

Distr.: General
19 September 2011
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البندان ٣٦ و ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٥. وهو يتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام بناءً على الطلب الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار. ويتضمن أيضاً ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للتراث الإسرائيلي - الفلسطيني وعلى الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدماً، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لغاية آب/أغسطس ٢٠١١.

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٥.
- ٢ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن، بناءً على الطلب الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار الآنف الذكر، الرسالة التالية:



”يشرفني أن أشير إلى القرار ١٦/٦٥، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في دورتها الخامسة والستين، في إطار بند جدول الأعمال، المعنون ’قضية فلسطين‘.

”وورد في الفقرة ٢٦ من القرار المذكور [أن الجمعية العامة] ’تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة‘.

”وبغية الاضطلاع بمسؤولي عن تقديم التقرير بموجب هذا القرار، أكون ممتناً لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

”وإذ أذكر بالتزام الأمانة مراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها بموجب قرار الجمعية العامة ٥٢/٢١٤، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ١٥٠٠ كلمة“.

٣ - وحتى ١٩ أيلول/سبتمبر، لم يكن قد ورد أي رد على هذا الطلب.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١١، موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، إطلاعي على مواقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، كان قد ورد رد من كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١١، الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة:

”على نحو ما ورد في محاضر الجلسات، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار على غرار ما فعلته إزاء قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة من قبل. وتود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تكرر تأكيد الاعتبارات التي استندت إليها في تصويتها هذا، في ضوء الحالة السائدة حالياً.

”فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة إسرائيل في العام الماضي لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وتهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية، وبالرغم مما طرأ من تحسن هائل على المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، استمر الإرهاب الفلسطيني ولا يزال يشكل حقيقة واقعة تثير الجزع.

”ولا تزال المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية ناشطة في تخطيط الاعتداءات الإرهابية والتحضير لها ومحاولة تنفيذها. وفي عام ٢٠١٠، انطلق ٤٦٣ هجوما إرهابيا من الضفة الغربية أو نُفذ فيها، مما أدى إلى مقتل تسعة مواطنين إسرائيليين. واتخذت هذه الهجمات جميع الأشكال الممكنة ونُفذت على جميع الجبهات، ولا سيما من جانب حماس.

”وشهد النصف الأول من عام ٢٠١١ تصاعدا يندرج بالخطر في طبيعة النشاط الإرهابي الموجه ضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية والقدس. ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١١، نُفذ ٢٧٨ هجوما إرهابيا في الضفة الغربية أو انطلق منها، مما أسفر عن مقتل ١١ مواطنا إسرائيليا، بما في ذلك القتل الوحشي الذي تعرضت له أسرة فوغيل في آذار/مارس ٢٠١١، حيث قُتل خمسة من أفراد الأسرة (الأب والأم وثلاثة أطفال - يبلغون من العمر ١١ سنة و ٤ سنوات ورضيع عمره ثلاثة أشهر) أثناء نومهم، على أيدي إرهابيين اثنين تسللوا إلى منزلهم.

”وفي عام ٢٠١٠، نُفذ ٣٧٢ هجوما إرهابيا انطلاقا من قطاع غزة وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١، شهدنا زيادة مقلقة في عدد الهجمات الإرهابية الآتية من قطاع غزة، وبلغ عددها بالفعل ١٦٣ هجوما. وثمة تصعيد آخر مقلق في طبيعة الهجمات التي بدأ يستخدم فيها، بالإضافة إلى قذائف غراد والصواريخ وقذائف الهاون، قذائف مضادة للدبابات موجهة ضد السكان المدنيين الإسرائيليين. ففي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، أطلقت قذيفة مضادة للدبابات من غزة على حافلة مدرسية، وأسفر الهجوم عن إصابة إسرائيليين اثنين، أحدهما مراهق يبلغ من العمر ١٦ سنة لحقت به جروح خطيرة.

”وبالتزامن مع الحملة الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل، تواصل السلطة الفلسطينية حملتها التحريضية التي ترمي منها إلى إضفاء الشرعية على الإرهاب. ويجري تمجيد المسؤولين عن قتل الإسرائيليين ك ممارسة مؤسسية لكل من السلطة الفلسطينية وحماس. وتشمل الأمثلة الحديثة على ذلك إطلاق اسم يحيى عياش، المسؤول عن مقتل ما يربو على ١٠٠ إسرائيلي وأحد العقول المدبرة وراء مفهوم الهجمات الإرهابية الانتحارية، على شارع رئيسي في رام الله؛ وإطلاق اسم دلال المغربي، التي قادت هجوما إرهابيا على حافلة أودى بحياة ٣٧ إسرائيليا (من بينهم ١٢ طفلا) على معسكر صيفي للبنات في بيت لحم، وإطلاق اسم الانتحارية ريم الرياشي التي قتلت ٤ إسرائيليين على ميدان في غزة.

”وتواصل حماس، التي تتحصن في غزة بدعم من إيران، تخزين الأسلحة ذات القدرات الأشد فتكا والأبعد مدى وتضطلع بعملية مكتملة الجوانب لتفريب الأسلحة من خلال شبكة واسعة من الأنفاق المحفورة تحت خط الحدود بين مصر وغزة.

”وبالإضافة إلى ذلك، واصلت حماس، وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، احتجاز الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط؛ وتم تلقي آخر إشارة إلى كونه لا يزال على قيد الحياة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من خلال شريط لجلعاد شاليط أذاعته حماس. ولم يُسمح لجلعاد شاليط طوال مدة أسره بتلقي زيارة أفراد من المنظمات الإنسانية الدولية في انتهاك للأعراف الإنسانية الأساسية. وما برح نظام حكم حماس يرفض شروط المجموعة الرباعية، ويصر بعناد على مواصلة دعوته إلى تدمير إسرائيل، ولا يزال عاقد العزم على بلوغ هذا الهدف المشؤوم.

”ومما يبعث على الانزعاج أن لا يأتي القرار ١٦/٦٥ على ذكر أي من هذه الوقائع.

”وعلى الرغم من حملة العنف والتحرير المنسقة والمستمرة، واصلت إسرائيل، إظهارا منها لمدى تمسكها بالمبادئ الإنسانية، تسهيل دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية وغيرها من المنتجات إلى غزة. ففي عام ٢٠١٠، طرأت زيادة قدرها ٢٨ في المائة على عدد حمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة (٣٩ ٨٦٨ حمولة في عام ٢٠١٠ مقابل ٣١ ٠٥٥ حمولة في عام ٢٠٠٩)، وبلغ متوسط العدد اليومي لحمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة ١٦٣ حمولة يوميا، وهو ما يعادل زيادة قدرها ٤٣ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٩. واتسع أيضا نطاق التصدير من قطاع غزة، حيث تم تصدير ١٥٢ طنا من الفراولة و ٣٦٨ ٢٠٨ من الزهور في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٠، سُمح لما يبلغ عددهم ١٧ ٩٢٤ مريضا ومرافقيهم بمغادرة قطاع غزة لتلقي الرعاية الطبية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وعلى مدار العام، تواصل إسرائيل إمداد قطاع غزة بالكهرباء. وجرى نقل الديزل إلى محطات الطاقة في غزة وفقا لطلبات السلطة الفلسطينية، حيث تم نقل ٧٠ ٨٧٦ ٧٨١ لترا من الديزل.

”وقد أسفرت هذه التغيرات عن زيادة قدرها ١٥ في المائة في الدخل المحلي الإجمالي لغزة في عام ٢٠١٠. ويتواصل هذا الاتجاه الإيجابي في الربع الأول من عام ٢٠١١، والذي يكشف عن نمو قدره ٢٤,٤ في المائة في الدخل المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٠.

”كما سمحت الحكومة الإسرائيلية بخطوات كبرى للتخفيف من القيود المفروضة في الضفة الغربية لدواع أمنية. وفي عام ٢٠١٠، أزيل ٩٨ حاجز طرق على امتداد يهودا والسامرة، وثمة تدفق حر للحركة بين جميع المدن الفلسطينية الكبرى في يهودا والسامرة - من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً. وبلغ نمو الدخل المحلي الإجمالي في الضفة الغربية نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٠، وزادت زيارات السياح إلى بيت لحم بنسبة ٤٩ في المائة.

”واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في الربع الأول من عام ٢٠١١، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٣,٤ في المائة بالمقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠١٠.

”وعلى مدار السنة الماضية، وجهت الحكومة الإسرائيلية مراراً وتكراراً دعوة مفتوحة لاستئناف محادثات السلام مع السلطة الفلسطينية بدون شروط مسبقة. وتأمل إسرائيل في استئناف المفاوضات المباشرة من جديد بهدف التوصل إلى حل شامل للتراخ.

”وعلى الرغم مما تواجهه إسرائيل، من تهديد بالغ ومستمر لأمنها، فقد بذلت ما في وسعها للمساعدة في تقديم المساعدات الإنسانية، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، والدخول في حوار سياسي. وقد تجلت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بالفعل في تحسن الوضع الاقتصادي في غزة والضفة الغربية. ومما يبعث على الدهشة عدم الإشارة إلى هذه الإجراءات في القرار ١٦/٦٥.

”وهكذا، يأتي القرار ١٦/٦٥ لينضم إلى القرارات العديدة الأحادية النظرة التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً بشأن إسرائيل، والتي لا تؤدي إلا إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة كجهة محايدة تعمل في سبيل تحقيق السلام. وتنتهز البعثة الدائمة هذه الفرصة لتحث الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة للتشجيع على وقف هذه الممارسة التي تأتي بنتائج عكسية“.

٥ - وفي ما يلي نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة:

”تعتبر فلسطين القرار ١٦/٦٥ قراراً ذا أهمية محورية بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى حل قضية فلسطين حلاً عادلاً وسلمياً. ويمثل القرار أحد الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة ككل تجاه فلسطين، ويتسق مع المسؤولية الدائمة الملقاة على عاتقها إلى أن تُحل القضية حلاً مرضياً بجميع جوانبها. وتنبع هذه المسؤولية من العهد الدولي الذي لم يتم الوفاء به منذ أن قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أن تقسم فلسطين الواقعة تحت الانتداب، وهو القرار الذي أدى إلى إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ وتشريد الشعب الفلسطيني وتجريده من ممتلكاته وتشتيته واستمرار محنته لأكثر من ٦٣ عاماً، حرمة خلالها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف ومن حريته وأجبرته على معاناة القمع الشديد وشظف العيش.

”إن القيادة الفلسطينية ملتزمة التزاماً تاماً بالقرار ١٦/٦٥، الذي اتخذ، مرة أخرى، بأغلبية ساحقة، والذي يعيد التأكيد بعبارات شاملة على معايير تسوية القضية تسوية دائمة وسلمية بالاستناد إلى القانون الدولي والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمرجعيات المتفق عليها في عملية السلام، أي على وجه التحديد قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وفي هذا الصدد، وعلى نحو ما ورد في القرار، يوجد توافق دولي قوي لآراء المؤيدة للحل المتمثل في وجود دولتين، إحداهما دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة والمتصلة أراضيها، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في جو من السلام والأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة مشتركة للدولتين، وإيجاد حل عادل للجنين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

”وفي الفترة التي انقضت منذ اتخاذ القرار ١٦/٦٥، واصلت القيادة الفلسطينية، تحت إشراف الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض، السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي للتراع الإسرائيلي الفلسطيني ولقضية فلسطين برمتها بما يتماشى مع المبادئ المكرسة في القرار. وقد استرشدت فلسطين في كل ما بذلته من جهود، استرشاداً حازماً بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبعموم القرارات التي اتخذتها الجمعية

العامّة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

”إن إعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، الذي أكدته محكمة العدل الدولية كحق مكفول للجميع، يظل الهدف الأسمى الذي تنشده القيادة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن توافق الآراء الدولي حازم في اعترافه بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي دولة مستقلة وفي تأييده لذلك، على النحو الوارد في القرارات ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٠٢/٦٥، وكذلك بموجب اعتراف زهاء ١٢٠ بلداً بفلسطين حتى يومنا هذا. وتواصل القيادة الفلسطينية العمل المتضافر على جميع الصعد - الوطنية والإقليمية والدولية - من أجل إعمال حق الشعب الفلسطيني هذا وجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة المستند إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، كما تواصل مناشدة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته الأصلية في هذا الصدد.

”وعلى وجه التحديد، فإن الخطوات التي اتخذتها فلسطين في العام الماضي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، كان القصد منها إحداث تغيير إيجابي على صعيد العمليات الدبلوماسية وعلى أرض الواقع. ولا يزال الهدف الشامل هو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق السلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، اعترافاً بأن تحقيق هذا الهدف أمر أساسي لتحقيق الغاية المتمثلة في التوصل إلى حل سلمي للتراخ العري الإسرائيلي برتمه وفقاً للقرارات ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وبعد أن قدمت القيادة الفلسطينية، منذ عقود، حلاً توفيقياً تاريخياً، فإنها أكدت مراراً وتكراراً التزامها بالهدف المؤيد دولياً والمتمثل في وجود دولتين، واستعدادها، تحقيقاً لهذه الغاية، للدخول في مفاوضات جادة من أجل الحل العادل لجميع قضايا الوضع النهائي - وهي اللاحثون الفلسطينيون، والقدس، والمستوطنات، والحدود، والمياه، والأمن.

”وهذا الالتزام باق رغم العقبات التي لا تزال تفرضها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن طريق سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي لا تزال تؤدي إلى تفاقم الوضع على أرض الواقع ومضاعفة القضايا الخطيرة وزيادة التوترات، وكذلك عن طريق عرقلتها لجميع المبادرات التي اتخذت العام الماضي والتي كانت ترمي إلى إحياء مفاوضات السلام. وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت القيادة الفلسطينية تأكيد استعدادها

للتفاوض بحسن نية وعلى أساس معايير متمسمة بالمصداقية، ونظرت بصورة إيجابية في الجهود المستهلة في هذا الصدد من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، والمستهلة بشكل فردي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وغيرها من الدول الأعضاء المعنية. وعلاوة على ذلك، شددت القيادة الفلسطينية مراراً وتكراراً على أن الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة هو وضع مضطرب ولا يمكن تحمله، مما يجعل الحاجة الملحة لتحقيق السلام، هدفاً أكثر إلحاحاً في سياق التطورات التي تحتاج الشرق الأوسط.

”وهكذا، ورغم الظروف العصيبة السائدة على الصعيد السياسي وعلى أرض الواقع، فإن القيادة الفلسطينية، وبدعم من اللجنة الوزارية لمتابعة مبادرة السلام العربية، وافقت على أن تشارك في المفاوضات المباشرة التي نظمت في واشنطن في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بدعوة من رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون والمبعوث الخاص جورج ميتشل. وجاءت هذه المحاولة لإعادة إطلاق المفاوضات في أعقاب بيان ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ الصادر عن المجموعة الرباعية، الذي أكدت فيه مجدداً دعمها القوي للمفاوضات المباشرة والتزامها التام بالبيانات السابقة وعزمها على دعم الأطراف طوال فترة المفاوضات التي يمكن إكمالها في غضون عام واحد، أي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي تنفيذ اتفاق. ومع الأسف، فإن جهود النوايا الحسنة التي بذلتها فلسطين ومرونتها، إلى جانب جهود المجموعة الرباعية، ومنها على وجه الخصوص البيان المتبصر الذي ألقاه الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قوبلت بمزيد من التعنت والانتهاكات الإسرائيلية، لأن الحكومة الإسرائيلية رفضت بعد ذلك مباشرة تمديد ما تسميه ”التجميد الجزئي“ للأنشطة الاستيطانية، مقوضة بذلك تماماً المفاوضات باستعمارها المتعمد وغير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما المناطق الواقعة داخل القدس الشرقية وحوها.

”وعلى نحو ما دعا إليه القرار ١٦/٦٥ وحسبما طالب به المجتمع الدولي بالإجماع، فإن القيادة الفلسطينية تواصل الدعوة إلى الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، التي هي أنشطة غير قانونية وتظل عقبة رئيسية أمام السلام. ويجب التشديد على أن هذا ليس شرطاً فلسطينياً، ولكنه بالأحرى التزام قانوني يقع على عاتق إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهو أساسي لاستئناف عملية سلام تتسم بالمصداقية وترمي إلى تحقيق حل وجود دولتين على أساس حدود ما قبل

عام ١٩٦٧. أما المبادرة الرامية إلى التصدي للحملة الاستيطانية غير القانونية والمدمرة التي تنفذها إسرائيل، التي قدمت في مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١١، بدعم من نحو ١٣٠ دولة عضوا شاركت في اتخاذها، والتي تلقت الدعم الكامل من ١٤ عضواً في مجلس الأمن، فقد أُضطلع بها في هذا السياق بهدف إجبار إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، والامتنال للقانون، وهيئة بيعة موالية لاستئناف مفاوضات حقيقية يمكن أن يكتب لها النجاح.

”ومن جهة أخرى، فإن الذرائع غير المنطقية التي تلجأ إليها إسرائيل لتبرير حملتها الاستيطانية غير القانونية هي بمثابة شروط تعسفية مسبقة تُفرض لكي تحقق لإسرائيل مكاسب سياسية إضافية لا أساس لها سوى احتلال ميزان القوة وما تتمتع به إسرائيل من إفلات من العقاب، والغرض منها هو تشويه الواقع على الأرض وإخراج المناقشة المتعلقة بقضايا النزاع الجوهرية عن مسارها وصرف التركيز عليها وتقويض عملية السلام. وإن إبداء الحكومة الإسرائيلية باستمرار لسوء النية هذا واستخفافها الكامل بالمبادئ المتفق عليها في عملية التفاوض، تركا الجانب الفلسطيني من دون شريك للسلام. وقد أعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي تأكيد هذه الحقيقة المثيرة للقلق برفضه المتغطرس للدعوة إلى وضع أساس واضح للمفاوضات بين الجانبين التي قدمها الرئيس أوباما في خطاب ألقاه في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ عن سياسة حكومته في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشدد فيه على أن ”حدود إسرائيل وفلسطين ينبغي أن تكون على أساس خطوط عام ١٩٦٧. بمبادلات يتفق عليها الطرفان لكي يكون لكلتا الدولتين حدود آمنة ومعترف بها“. ولئن كان الجانب الفلسطيني وبقية المجتمع الدولي قد قابلوا هذا البيان بالترحيب، إلى جانب ما بذله سائر أعضاء المجموعة الرباعية من جهود بعد ذلك مباشرة استناداً إلى هذا الموقف، فإن إسرائيل تصر على تعنتها السلبي حتى هذه اللحظة، معرقة بذلك جميع المحاولات الرامية إلى استئناف المفاوضات ولو على أساس هذا الحد الأدنى.

”وعلاوة على ذلك، ورغم الظروف السلبية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب استمرار الأعمال الإسرائيلية غير القانونية - ومنها على سبيل المثال، الأنشطة الاستيطانية كتشييد المستوطنات والجدار وتوسيعهما، ونقل المزيد من المستوطنين، ومصادرة الأراضي الفلسطينية؛ وأعمال العنف والإرهاب المفرطين التي يمارسها المستوطنون على السكان المدنيين الفلسطينيين؛ وتدمير المنازل والممتلكات، وطرد العائلات الفلسطينية وتجزئتها من حقوق الإقامة مما أدى إلى نزوح آلاف السكان؛ وفرض الحصار على قطاع غزة في

عقاب جماعي للسكان كافة، بالإضافة إلى غير ذلك من أشكال العقاب الجماعي؛ وسجن آلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية؛ والغارات والعدوان العسكريين والاعتداءات العسكرية - فقد سعت القيادة الفلسطينية جاهدة إلى التزام مسار عمل استباقي ومثمر، يرمي إلى تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني والتخفيف من أشكال المعاناة التي يعيشها تحت وطأة الاحتلال، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق أمانيه الوطنية المشروعة في التمتع بالحرية والعدالة والسلام والأمن والكرامة في وطنه.

”وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، سعت القيادة الفلسطينية إلى تهيئة بيئة إيجابية لاستئناف مفاوضات السلام وشاركت في جميع الجهود ذات الصلة التي بذلت على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك في الأمم المتحدة، إبداء لحسن نيتها ورغبة منها في التوصل إلى حل توفيق تاريخي. وشاركت كذلك مشاركة فعلية على الصعيد الثنائي مع الدول الأعضاء من جميع المناطق، والبلدان الآسيوية والأفريقية والأوروبية وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، وعلى الصعيد المتعدد الأطراف من خلال المجموعات الإقليمية والسياسية، مثل جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، بهدف تعبئة الدعم للشعب الفلسطيني وتعزيزه، بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطين والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة. وقد تجلّى باستمرار من خلال الأنشطة التي تنفذها فلسطين في مجال التوعية على الصعيدين الدبلوماسي والعام وعلى صعيد وسائل الإعلام، احترام مطلق للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة والتزام بالسلام، كما أن هذه الأنشطة أعادت التأكيد على اتخاذ موقف مسؤول دعماً للحل القائم على وجود دولتين.

”وعلى أرض الواقع، تظل القيادة الفلسطينية تشارك بهمة، وبدعم دولي قوي، في تطوير المؤسسات الفلسطينية وتعزيزها استعداداً لاستقلال الدولة. فتنفيذ خطة الستين التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية والتي أطلقها رئيس الوزراء سلام فياض في آب/أغسطس ٢٠٠٩، والتي توجه هذه الجهود، يدنو من المراحل النهائية لإكمال النصف الثاني من هذه الخطة الذي يحمل عنوان ”موعد مع الحرية“، في آب/أغسطس ٢٠١١. وقد جرى الاعتراف بالتقدم الحقيقي المحرز في هذا الصدد وتأييده في التقارير التي صدرت مؤخراً عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، إذ تبرهن كلها على استعداد الفلسطينيين للاستقلال. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي بجميع مظاهره هو الذي لا يزال يمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون التحقيق الكامل لأهداف هذه الخطة.

”وبالمثل، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تفويض إعادة إعمار قطاع غزة وإنعاش الاقتصاد فيه، وهما مسألتان تحظيان بالأولوية لدى القيادة الفلسطينية التي ترمي إلى تخفيف معاناة السكان المدنيين وبث الأمل في نفوسهم ورسم أفق لمستقبل أكثر استقراراً وسلاماً وازدهاراً. ولا تزال إسرائيل تعترض سبيل إعادة بناء المنازل والبنى الأساسية والمدارس والمستشفيات والممتلكات الزراعية والتجارية عن طريق حصارها لغزة والقيود التي تفرضها على دخول مواد البناء والمواد الخام الضرورية. وعلى الرغم من هذه العقبات الهائلة، فإن القيادة الفلسطينية لا تدخر جهداً في المضي في إعادة إعمار غزة، بدعم وتعاون قوين من المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المانحة والمنظمات الإغاثية الإنسانية والمجتمع المدني.

”وقد سعت القيادة الفلسطينية أيضاً إلى تعزيز المصالحة والوحدة فيما بين الفصائل السياسية الفلسطينية. ولقد بُذلت جهود جادة لإنهاء الانقسام الذي دام نحو أربع سنوات، تلبية لمطالب الشعب الفلسطيني وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ومع مختلف البيانات الصادرة عن المجموعة الرباعية والدعوات المنادية بالوحدة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي. وستواصل القيادة الفلسطينية، بعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، بذل قصارى جهدها لصون الوحدة، إدراكاً لما لذلك من أهمية محورية في إطار السعي إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق أمانه الوطنية.

”وتواصل القيادة الفلسطينية أيضاً بذل الجهود من أجل توسيع نطاق الاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وقد رحبت ترحيباً شديداً بمنح العديد من الدول الأعضاء في الأشهر الأخيرة اعترافها بدولة فلسطين، فضلاً عن أن الغالبية العظمى منها اعترفت بها في أعقاب إعلان الاستقلال الفلسطيني في عام ١٩٨٨، وتشكل هذه الاعترافات جميعها تأكيدات قائمة على مبدأ دعم الحق غير القابل للتصرف الذي يتمتع به الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كما أنها تتسق اتساقاً تاماً مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة. وتتواءم هذه الاعترافات أيضاً مع توافق الآراء العالمي بشأن معايير التسوية السلمية القائمة على وجود دولتين، إحداها دولة فلسطين المستقلة والمتصلة أراضيها والقابلة للبقاء والتي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. إن السعي إلى اعتراف بلدان العالم بفلسطين هو بعيد كل البعد من أن

يكون مسعى أحادي الجانب، بل هو في واقع الأمر مسعى متعدد الأطراف، وهو يشكل مساهمة إيجابية في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين. وإنما نعتقد في الواقع أن الاعتراف بفلسطين يقع في صميم المسؤوليات السياسية والقانونية والأخلاقية التي يتحملها المجتمع الدولي من أجل تأمين حل النزاع حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً، مع مراعاة الموعد المستهدف المؤيد عالمياً، وهو أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

”إن التطورات المثيرة الجارية في منطقة الشرق الأوسط تغير المشهد الجغرافي السياسي في المنطقة، وتدفع إلى الصدارة تطلعات جميع شعوب العالم إلى الحرية والعدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تأتي مواصلة القيادة الفلسطينية لسعيها إلى تحقيق الأمان الوطني للشعب الفلسطيني رغم التحديات الخطيرة التي لا تزال قائمة. وتظل القيادة الفلسطينية ملتزمة التزاماً تاماً بمسار السلام والعدالة، وعازمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقيق استقلال دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها، والتوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

”وستواصل فلسطين مناشدة أعضاء المجتمع الدولي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، مضاعفة الجهود لتحمل مسؤولياتهم واحترام مبادئ القرار ١٦/٦٥ بشأن ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ واتخاذ إجراءات لتنفيذ أحكامه. ويجدونا أمل عميق في أن تصب الجهود الإيجابية والبناءة التي تبذلها القيادة الفلسطينية والجهود الإقليمية والدولية المبذولة في هذا الصدد، في نفس الاتجاه بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل تعزيز الإرادة والحراك السياسيين اللازمين لوضع حد نهائي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتمكين فلسطين من تبوؤ المكانة التي تستحقها في مجتمع الأمم وازدهار السلام والعدل والأمن في المنطقة بوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي برمته“.

ثانياً – ملاحظات

٥ - لم تحرز الجهود الرامية إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية سوى تقدم ضئيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وازداد تدني مستوى الثقة بين الأطراف وفي العملية السياسية. وسرعان ما خبت الآمال التي بعثها بدء المحادثات المباشرة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتوقفت المفاوضات، وظلت في حالة من الجمود منذ تشرين الأول/أكتوبر. ورغم ذلك فقد طرح الفلسطينيون برنامجهم لبناء الدولة. كما استأنفوا جهودهم الرامية إلى إعادة

توحيد الضفة الغربية وغزة. أما على أرض الواقع، فقد ظل الوضع عسيرا، ولا سيما بالنسبة للسكان الذين يعيشون تحت الحصار في غزة، في حين ظلت إسرائيل تواجه تهديد القصف بالصواريخ. وفي الضفة الغربية، استمرت التوترات في حين تسارع النشاط الاستيطاني.

٦ - وفي أعقاب المحادثات عن قرب، التي سبقتها الولايات المتحدة منذ أيار/مايو ٢٠١٠، التقى رئيس الوزراء نتياهو والرئيس عباس في واشنطن العاصمة يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر تحت رعاية الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون لإطلاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة. وعقدت جولة ثانية من المحادثات في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر. وأكد رئيس الوزراء بنيامين نتياهو أن الرئيس عباس شريكه من أجل السلام، في حين أعرب الرئيس عباس عن رغبته في أن يشهد نهاية دائمة للتراع. وأكد الزعيمان التزامهما بحل الدولتين، واتفقا على السعي لإيجاد حل على أساس دولتين لشعبين. واتفقا على أنه يمكن أن يتم الانتهاء من المفاوضات في غضون عام، وأن هدفهما هو إيجاد حل لجميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود والأمن واللاجئون والقدس. وقد ناشدت كلا الجانبين أن يظهر روح القيادة والشجاعة والمسؤولية بما يحقق آماني الشعبين، وشجعت الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في هذا الصدد.

٧ - غير أن المفاوضات توقفت بعد انتهاء الوقف الذي فرضته إسرائيل لمدة ١٠ أشهر على أي عملية بناء جديدة في المستوطنات، يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر. وأشار الرئيس عباس إلى أنه لن يواصل المفاوضات المباشرة ما لم تجمد إسرائيل النشاط الاستيطاني. وقد حال تزايد انعدام الثقة بين الجانبين دون استئناف المحادثات الثنائية المباشرة. وقد أعربت عن خيبة الأمل لعدم تجديد الوقف، وأكدت مجددا أن النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يتنافى مع القانون الدولي. وحثت إسرائيل على الوفاء بالتزامها بتجميد النشاط الاستيطاني بموجب خريطة الطريق. وأعربت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط عن أسفها لعدم استمرار الوقف وأكدت بقوة أن الإجراءات الأحادية الجانب من قبل أي من الطرفين لا يمكن أن تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات ولن يعترف بها المجتمع الدولي.

٨ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعربت جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة المعقود في سرت، ليبيا، عن دعمها لموقف الرئيس عباس بعدم مواصلة المفاوضات ما لم تجمد إسرائيل النشاط الاستيطاني. وعقدت الجامعة في الأشهر التالية، عدة اجتماعات دعما للجهود الفلسطينية. وأطلقت القيادة الفلسطينية حملة دبلوماسية لضمان الاعتراف الثنائي بدولة فلسطين المستقلة ضمن الحدود التي تتفق مع خطوط وقف إطلاق النار التي كانت موجودة

قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وقد أعلنت عدة دول، لا سيما في أمريكا الجنوبية، عن اعتراف من هذا القبيل. وواصلت حكومة إسرائيل الدعوة إلى استمرار المفاوضات، مشيرة إلى أنه سيتم حل المستوطنات كجزء من اتفاق الوضع النهائي.

٩ - وواصلت الولايات المتحدة إشراك الطرفين في محادثات غير مباشرة بعد أن أعلنت في كانون الأول/ديسمبر انتهاء محاولاتها لإعادة وقف الاستيطان. وفي شباط/فبراير، بدأ أعضاء المجموعة الرباعية جهودا دبلوماسية ترمي إلى إشراك الأطراف في مشاورات منفصلة، والنظر مجددة في وجهات نظرهم حول كيفية تحقيق استئناف المفاوضات بشأن جميع القضايا الجوهرية، بما في ذلك الحدود والأمن. وقد أيدت هذه العملية تأييدا تاما، استنادا إلى اقتناع بأن هناك حاجة إلى ثوابت متفق عليها دوليا لتوفير أساس لاستئناف مفاوضات مجددة. كما أبدت أيضا دعمي الكامل لجهود السيناتور ميتشل الخيثة، إلى أن استقال من منصبه كمبعوث خاص للولايات المتحدة في الشرق الأوسط في ١٣ أيار/مايو.

١٠ - وفي ١٩ أيار/مايو، طرح الرئيس أوباما مبادئ هامة كأساس للمفاوضات، ولا سيما فيما يتعلق بالحدود، التي ينبغي أن تستند إلى خطوط ١٩٦٧ مع مبادلات متفق عليها بين الطرفين، وترتيبات أمنية ينبغي أن تكون قوية بما يكفي للحيلولة دون تجدد أعمال الإرهاب، ووقف تسرب الأسلحة، وتوفير حماية أمنية فعالة على الحدود، بما يسمح بانسحاب كامل وعلى مراحل للقوات العسكرية الإسرائيلية بالتنسيق مع تولى الفلسطينيين المسؤولية الأمنية في دولة ذات سيادة وغير مسلحة.

١١ - وقد أعربت، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية، عن تأييدي للرؤية التي حددها الرئيس أوباما، وشجعت رئيس الوزراء نتياهو والرئيس عباس على الرد عليها بشكل إيجابي. ووجهت المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٢٠ أيار/مايو، نداء إلى الطرفين لاستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة. واجتمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية في واشنطن العاصمة، في ١١ تموز/يوليه لمناقشة كيفية ترجمة خطاب الرئيس أوباما إلى إطار متفق عليه دوليا لاستئناف المحادثات. ومع ذلك، وفي ضوء استمرار الخلافات بين الطرفين بشأن الشروط التي ينبغي أن تكون إطارا للمفاوضات، اتفق أعضاء المجموعة الرباعية على العمل على تضييق تلك الفجوة قبل إصدار بيان يمكن أن يساعد في إعادة كلا الجانبين إلى المفاوضات. واستمرت مناقشات المجموعة وجهودها خلال الصيف، في سياق وضع متدهور على الأرض وتعمق انعدام الثقة بين الجانبين.

١٢ - وفي آب/أغسطس، وفي ظل عدم حدوث انفراج سياسي واستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، أكدت القيادة الفلسطينية، بدعم من لجنة مبادرة السلام العربية،

عزمها على التوجه إلى الأمم المتحدة في بداية الدورة الجديدة للجمعية العامة لدعوة الدول الأعضاء للاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧، والتقدم بطلب للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وأعربت حكومة إسرائيل عن معارضتها القوية لهذا الإجراء الفلسطيني.

١٣ - وميثاق الأمم المتحدة واضح في أن الاعتراف بدولة ما، والانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة هما من المسائل التي تبت فيها الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة. ويتمثل دوري بصفتي الأمين العام في أن أحيل الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية إلى مجلس الأمن.

١٤ - ويوصفي من الدعاة الناشطين إلى الحل القائم على وجود دولتين، فإني ما برحت أو من إيمانا قويا بوجود أن تكون للفلسطينيين دولتهم المستقلة التي تتمتع بمقومات البقاء، وبأن يعيشوا جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن. ولذلك يجب أن يظل استئناف المفاوضات الموضوعية لحل جميع قضايا الوضع الدائم أولويتنا الجماعية. وكلما اقتربنا من أيلول/سبتمبر، ظل يحدوني الأمل بأن المجتمع الدولي سيكون قادرا على شق طريق مشروع ومتوازن إلى الأمام لمساعدة الطرفين على تحقيق الهدف المتمثل في إنهاء النزاع وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وتوفر لها مقومات البقاء.

١٥ - وما زال الوضع في القدس الشرقية المحتلة متوترا. وقد أعربت عن القلق إزاء تشييد مستوطنات جديدة وهدم المنازل وطرد العائلات الفلسطينية، ونددت بإزالة فندق شبرد الكائن في أحد الأحياء الفلسطينية في كانون الثاني/يناير. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا اشتباكات عنيفة في مناطق حساسة في القدس الشرقية، مما سلط الضوء على التوتر الناجم عن وجود المجتمعات الاستيطانية والتوسع فيها في قلب الأحياء الفلسطينية، بما في ذلك سلوان، وحي الشيخ جراح ورأس العامود. وفي تطور آخر يعد أحد مصادر القلق الشديد، أعلنت حكومة إسرائيل في آب/أغسطس عن أعمال تشييد جديدة في عدة مستوطنات في القدس الشرقية. كما ظل القلق يساورني بشأن حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، وما فتئت أعارض أي تدابير تفضي إلى نقلهم قسرا خارج المدينة، بما في ذلك إلغاء حقوق الإقامة. وفي آب/أغسطس، مدت السلطات الإسرائيلية، في انتهاك لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، إغلاق بيت الشرق والغرفة التجارية في القدس الشرقية وفقا للحظر المستمر الذي تفرضه على المؤسسات الحكومية الفلسطينية في المدينة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم يحسم وضع ثلاثة نواب برلمانيين فلسطينيين تابعين لحماس من القدس الشرقية، تم تهديدهم بالنقل القسري.

١٦ - وفي ٢٣ آذار/مارس، انفجرت قنبلة بالقرب من محطة للحافلات في القدس الغربية مما أسفر عن مقتل مدنية واحدة وإصابة ٣٠ إسرائيلياً. وقد أدت بشدة هذا العمل الإرهابي، ودعوت إلى وقف فوري لأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين من أجل منع المزيد من التصعيد ووقوع خسائر في الأرواح.

١٧ - والقدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي تتطلب حلاً يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. وقد أكدت دائماً على أنه لا بد من وسيلة يمكن بها، عبر المفاوضات، أن تصبح المدينة عاصمة لدولتين، إسرائيل وفلسطين، مع ترتيبات مقبولة من الجميع بشأن الأماكن المقدسة. ومن المهم بنفس القدر أن تواصل السلطات السياسية والدينية لكلا الجانبين ضمان الاحترام الواجب للحقوق الثقافية والدينية للجميع.

١٨ - وفي الضفة الغربية، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير الانتهاء من تنفيذ برنامج بناء الدولة الذي أطلقته السلطة الفلسطينية في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وإن كان قد اقتصر على الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة، والتي تستثني المنطقة جيم والقدس الشرقية وغزة. ويشكل البرنامج مكماً أساسياً للعملية السياسية.

١٩ - وفي نيسان/أبريل، أبلغ مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لجنة الاتصال المخصصة بأنه في المجالات الستة ذات المشاركة الأكبر من جانب الأمم المتحدة، كانت المهام الحكومية المضطلع بها كافية لوجود حكومة دولة تتمتع بمقومات البقاء^(١). وينبغي مواصلة دعم إنجازات برنامج بناء الدولة تمثياً مع أهداف الخطة الإنمائية الوطنية للسلطة الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣).

٢٠ - وعلى الرغم من القيود المالية، استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ليصل إلى ٨,٣ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١١ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٠. ودعمت ذلك الإصلاحات المؤسسية الجارية بدعم من الجهات المانحة والتدابير المتخذة في وقت سابق لتسهيل التنقل والعبور.

٢١ - وواصلت دعوة الجهات المانحة إلى تقديم المساعدة في الوقت المناسب دعماً لهذا البرنامج. وكان الدعم المقدم من المانحين إلى السلطة الفلسطينية غير كاف بشكل صارخ خلال عام ٢٠١١، مما أثر على قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك دفع المرتبات. وقد شجعت أيضاً بقوة حكومة إسرائيل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير

(١) تشمل المجالات الستة: الحوكمة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والقطاعات المعيشية والإنتاجية؛ والتعليم والثقافة؛ والصحة؛ والحماية الاجتماعية؛ والهياكل الأساسية والمياه.

النمو، بما في ذلك زيادة تخفيف القيود على العبور والتنقل داخل الضفة الغربية ومن الضفة الغربية وإليها بالنسبة للسلع والأشخاص على حد سواء.

٢٢ - وظلت السلطة الفلسطينية تواجه القيود من جراء الاحتلال وأنشطة الاستيطان. وفي هذا الصدد، ذكّرت إسرائيل بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق بتجميد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي" للمستوطنات، وتفكيك المراكز الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وتتعارض المستوطنات مع قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة والتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. وتعدّ المسار صوب الحل القائم على وجود دولتين، وتضر بقضايا الوضع النهائي.

٢٣ - وواصلت السلطة الفلسطينية بذل جهود محمودة للحفاظ على احترام القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسيطرتها وتعزيز قدراتها الأمنية. وتم تدريب الكتيبتين السادسة والسابعة من قوات الأمن الوطني الفلسطيني في الأردن ونُشرت في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٤ - وفي شهر آب/أغسطس ٢٠١١، بلغ عدد الحواجز التي تعترض حرية الحركة ما يناهز ٥٢٣ حاجزاً، منها ٦٢ حاجزاً يعمل بها موظفون بشكل دائم، مقارنة بـ ٥٠٩ حواجز في آب/أغسطس ٢٠١٠، منها ٦٣ يعمل بها موظفون بشكل دائم. وازداد قلقي من التشريد القسري للفلسطينيين نتيجة لعمليات الهدم، وبخاصة في المنطقة جيم، التي شهدت هدم ٤٧٠ بناية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٥ - وأعربت عن تقديري لجهود الممثل الخاص للمجموعة الرباعية، توني بلير، من أجل دعم التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورحبت بمجموعة التدابير التي أعلنتها في شباط/فبراير مع رئيس الوزراء نتياهو، من أجل كل من الضفة الغربية وغزة، والتي يجب أن تُنفذ بالكامل وتستكمل بخطوات إضافية.

٢٦ - وتواصلت أعمال العنف داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أو انطلاقاً منهما، واتخذت شكل هجمات ترويع وأعمال عنف يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين - وأيضا رداً على الإجراءات التي تتخذها حكومة إسرائيل، بما في ذلك ضد المراكز الأمامية غير القانونية - وكذلك في سياق العمليات الأمنية الإسرائيلية. وفي المجموع، قُتل ١٤ فلسطينياً، من بينهم ثلاثة مقاتلين، وأصيب بجروح ٣٩٨ ١ على يد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. وازدادت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل ٣ أشخاص وجرح ١٨٢ خلال ٣٦٦ هجوماً للمستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك اقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت

للتدليس أربعة أماكن مقدسة إسلامية، بما في ذلك اعتداءان بإضرار النار في مسجدين في الضفة الغربية في شهري تشرين الأول/أكتوبر وحزيران/يونيه. وكان هناك انخفاض طفيف في التوغلات والاعتقالات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي ظلت مع ذلك مرتفعة جدا من حيث العدد على الرغم من تحسن الأداء الأمني الفلسطيني وتعاون السلطة مع جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي الفترة نفسها، وقع أيضا ٦٣ هجوما فلسطينيا على المستوطنين أسفرت عن مقتل ستة إسرائيليين وجرح ٢٧ في الضفة الغربية. وفي ١٢ آذار/مارس، قُتلت عائلة مكونة من خمسة أفراد في مستوطنة ايتمار بالضفة الغربية في عمل من أعمال العنف المروعة، أدته أنا بقوة والمجموعة الرباعية. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أُصيب ثمانية إسرائيليين بجروح عندما دهس فلسطيني من الضفة الغربية بسيارته مجموعة من الشباب ورجال الشرطة في تل أبيب. وقد دأبت على إدانة جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين بشكل عشوائي، ودعوت إلى احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف. وقمت كذلك بحث الطرفين على البحث عن المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف تلك وتقديمهم إلى العدالة.

٢٧ - وأعتقد أنه يمكن التعامل على النحو الأمثل مع الشواغل الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية المشروعة عن طريق تكثيف التعاون ومواصلة تمكين السلطة الفلسطينية في جهودها وأدائها في مجال الأمن، وزيادة تقليص توغلات جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، والاحترام الكامل للاحتجاج غير العنيف المشروع غير المتسم بالعنف، وقيام حكومة إسرائيل باتخاذ إجراءات حازمة للحد من أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون، واتخاذ إجراءات فلسطينية ضد التحريض، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والأهم من ذلك استئناف عملية سياسية ذات مصداقية خاصة بالمفاوضات.

٢٨ - وعلى الرغم من أن الخطط الرامية إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية لم يُكتب لها التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما زلت آمل في أنه سيتمكن في المستقبل القريب إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٩ - وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، واصل الحاجز الانحراف كثيرا عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وهو يقيد وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، وحبوهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية والأراضي الزراعية. وتواصلت الاحتجاجات ضد بناء الحاجز من قبل الناشطين الفلسطينيين والإسرائيليين والأجانب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى في بعض الأحيان إلى وقوع اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية.

٣٠ - ووفقا لقرار الجمعية العامة د-١٠/١٧، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت في ٢٧ حزيران/يونيه تقريراً مرحلياً عن عمل سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في شباط/فبراير الماضي، أبرزت التأثيرات السلبية الشديدة على حقوق الإنسان والسلام والتنمية وحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير من جراء تفتيت الضفة الغربية بسبب الجدار، وإقامة المستوطنات ونقاط التفتيش.

٣١ - وواصلت حكومة إسرائيل الإبقاء على نظام إغلاق قطاع غزة، حيث تواصل حماس ممارسة سيطرتها الفعلية على القطاع.

٣٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير حالات تصعيد في التوتر بين غزة وإسرائيل على نحو يثير الانزعاج، وعلى الأخص في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ونيسان/أبريل وآب/أغسطس. ففي نيسان/أبريل، أصاب صاروخ موجه مضاد للدبابات حافلة مدرسية إسرائيلية، مما أدى إلى مقتل راكب في سن المراهقة وإصابة سائق الحافلة بجروح. وردت إسرائيل بشن عمليات عسكرية كثيفة. وعاد الهدوء في ١٠ نيسان/أبريل، لكنه تعرض للانقطاع في ١٨ آب/أغسطس حينما قُتل ثمانية إسرائيليين، بينهم ستة مدنيين، إثر عدة هجمات إرهابية منسقة. وأعقب هذه الهجمات غارات انتقامية قامت بها إسرائيل على أهداف في قطاع غزة. وقد أدت على الفور وبشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١٨ آب/أغسطس، ودعوت الجميع إلى ضبط النفس. وسواء في أحداث نيسان/أبريل أو آب/أغسطس، أدت كل من مصر ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دوراً مهماً في نزع فتيل التوتر.

٣٣ - وإجمالاً، ففي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المقاتلون الفلسطينيون ٩٦١ صاروخاً وقذيفة هاون، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين الإسرائيليين وجرح ٣٦ آخرين. وفي ما يتعلق بالأفراد العسكريين الإسرائيليين، فقد قُتل واحد وأصيب اثنان في غزة خلال الفترة نفسها. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بتنفيذ ٢٢٤ ضربة جوية و ١٢٢ توغلاً. وفي المجموع، قُتل ٤٣ مدنياً فلسطينياً وجُرح ٣٥٠ آخرون في غزة. كما قُتل سبعون مقاتلاً وجُرح ٧٠ آخرون. وأعربت الأمم المتحدة باستمرار عن قلقها إزاء الأعمال التي تقوم بها حماس والجماعات المسلحة الأخرى في غزة لتصعيد العنف، مما يعرض المدنيين من كلا الجانبين للخطر. ودعت الأمم المتحدة أيضاً باستمرار للالتزام بأقصى درجات ضبط النفس من جانب إسرائيل، وحثت على الاحترام الكامل من جانب جميع الأطراف لالتزاماتها في ما يتعلق بحماية المدنيين.

٣٤ - وظلت معالجة الأوضاع المساوية التي يعيشها السكان المدنيون، وإعادة بناء اقتصاد تتوفر له مقومات الاستمرار في غزة، بوسائل تشمل إعادة إحياء القطاع الخاص القانوني في طليعة أولويات الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عملت الأمم المتحدة بصورة مكثفة مع حكومة إسرائيل، وضمن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، من أجل تعزيز الإعمار وزيادة تحرير الواردات ولا سيما مواد البناء، والسماح بالتصدير.

٣٥ - وفي هذا الصدد، رحبت بالتدابير الإضافية التي اتخذتها حكومة إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتخفيف حدة الإغلاق. كذلك خففت مصر من القيود على حركة الأشخاص في معبر رفح. ولكن رغم ذلك لا يزال الإغلاق يترك آثاراً إنسانية خطيرة على المدنيين، ويكرّس حالة لا يمكن تحمّلها أو تقبّلها بالنسبة لسكان غزة. وقد حثت حكومة إسرائيل باستمرار على رفع الحصار في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، مع التذكير أيضاً بأنه ينبغي معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، بما في ذلك من خلال وضع آليات لمنع النقل غير المشروع للأسلحة إلى غزة.

٣٦ - وواصلت الأمم المتحدة دعوتها إلى حرية تنقل الأشخاص من غزة وإليها وإلى إعادة فتح جميع المعابر البرية الرسمية بشكل كامل، وكذلك توسيع طاقتها. ووضعت الأمم المتحدة أيضاً برامج تهدف إلى تنشيط القطاع الخاص وتأهيل الهياكل الأساسية للصحة العامة. ووافقت إسرائيل بحلول نهاية شهر آب/أغسطس على مشاريع الإعمار التي تنفذها الأمم المتحدة، بقيمة إجمالية قدرها ٢٦٥ مليون دولار، وكان ذلك بداية هامة وموضع ترحيب من أجل تلبية احتياجات غزة الأساسية.

٣٧ - ورغم ذلك، لم يسمح بعد بحرية دخول مواد البناء، ولم يوافق على دخولها إلاّ للمشاريع الدولية. ونتيجة لذلك، كانت تستورد إلى أسواق غزة عن طريق التجارة غير المشروعة عبر الأنفاق. وزاد ذلك من تمكين المتحكمين بالتجارة غير المشروعة عبر الأنفاق على حساب القطاع التجاري القانوني.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بوجه عام، استمر الانتعاش الاقتصادي في غزة - وإن كان ذلك انطلاقاً من مستوى متدنٍ - وحركه بشكل جزئي الإنفاق العام، ومعونات المانحين، والحركة عبر الأنفاق، وزيادة الواردات من إسرائيل، والتصدير المحدود. ولكن نسبة البطالة ظلت مرتفعة، حيث بلغت ٢٦ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١١. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ٣٨ في المائة من أهل غزة يعيشون في فقر، بينما ظلّ ٧٥ في المائة من سكانها معتمدين على المساعدة الإنسانية.

٣٩ - ولا زالت التقارير التي تفيد بتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقالات السياسية في قطاع غزة مصدرًا لقلق عميق. ولاحظت الأمم المتحدة بجزع المحاولات التي قامت بها سلطات حماس القائمة بحكم الواقع بغرض تقويض استقلالية منظمات حقوق الإنسان المحلية، ويتضح ذلك بشكل خاص في قرار تلك السلطات إغلاق عدد من الجمعيات الأهلية، ومنها منتدى شارك الشباب الذي كان شريكاً مهماً للأمم المتحدة. ومن بواعتث القلق الشديد أيضاً اقتحام قوات أمن حماس مكاتب قنوات إخبارية دولية في ١٥ آذار/مارس. ويجب على سلطات حماس القائمة بحكم الواقع أن تسمح للمنظمات المدنية والإعلامية على حد سواء بالقيام بأنشطتها مع الاحترام الكامل لحرية الصحافة وكذلك لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. ويأتي على نفس القدر من الأهمية ضمان الاحترام الكامل لعمل وكالات الأمم المتحدة، التي أعطيت صورة خاطئة عن بعض أنشطتها في دعم المستفيدين من الفلسطينيين.

٤٠ - وهناك وقائع أخرى لا تزال تؤكد على صعوبة البيئة الأمنية التي تواجه الأوساط الإنسانية والأمم المتحدة. ففي ١٥ نيسان/أبريل اختطف المواطن الإيطالي فيتوريو أريغوني وقتل، وقيل إن ذلك تم على يد جماعة سلفية. وقد نددت بهذه الجريمة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه فجرت قبيلة قرب مجمع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، ولكن ذلك لم يسبب إلا أضراراً مادية في الجدار الخارجي للمكتب.

٤١ - ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء مصير العريف الإسرائيلي شاليط، الذي لا يزال رهن الأسر لدى حماس منذ أكثر من خمس سنوات. وقد كررت ندائي من أجل وصول منظمات المساعدة الإنسانية إليه ولإطلاق سراحه فوراً ودون شروط. وواصلت أيضاً دعم الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى. ولا يزال قرابة ٥٥٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية، ورغم أن أعدادهم تتناقص بمعدل حوالي ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ سجين سنوياً، فما زلت أتابع حالتهم بقلق، بما في ذلك حالة النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص المحتجزين بدون محاكمة. وواصلت الدعوة لإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وتسليمهم إلى السلطة الفلسطينية.

٤٢ - وفي محاولة لتمكين مجتمع غزة من التعامل مع العالم، يسرت الأمم المتحدة زيارة رسول الأمم المتحدة للسلام دانييل بارينبوم وموسيقين من فرق موسيقية أوروبية رائدة إلى غزة، حيث أحيوا حفلاً موسيقياً في ٣ أيار/مايو. وفي ١٦ حزيران/يونيه، انطلقت الألعاب الصيفية التي ترعاها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وقُدِّمت فيها أنشطة ترفيهية وتعليمية للآلاف من أطفال غزة.

٤٣ - وقد أنهى فريق التحقيق في حادث الأسطول الذي وقع يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ أعماله وقدم تقريره يوم ٢ أيلول/سبتمبر. وكان هذا الفريق هيئة مستقلة، وكلف بالتوصل إلى استنتاجات حول ملابسات الحادث الذي وقع في البحر الأبيض المتوسط يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، وظروفه وسياقه، وكلف أيضاً بإصدار توصيات تتضمن سبل تجنب وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

٤٤ - ومع أخذني لقراري لمجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بعين الاعتبار فقد واصلت دعمي للجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. ورحبت بالجهود التي بذلت من أجل إنهاء الانقسام ولا سيما تلك التي بذلتها مصر.

٤٥ - وفي أعقاب دعوات شعبية، قام الرئيس عباس وقيادة حماس بتسريع المناقشات المتعلقة بالوحدة. وفي ٤ أيار/مايو وقعت الفصائل الفلسطينية اتفاق مصالحة برعاية مصر. واستمرت المناقشات حول تنفيذ الاتفاق خلال الأشهر التالية، ولكنها لم تحقق تقدماً يذكر حتى الآن.

٤٦ - واجتاحت المظاهرات الشعبية المطالبة بالتغيير السياسي والعدالة الاجتماعية جميع أنحاء المنطقة منذ كانون الأول/ديسمبر. ولم تسلم الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل من تداعيات هذه الحركة. ففي ١٥ آذار/مارس نُظمت مظاهرات في كبرى مدن الضفة الغربية تطالب بإهاء الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني. وجرت مظاهرات أكبر حجماً في غزة ولكنها للأسف قُيِّمت من جانب قوات الأمن التابعة لحماس. وفي ١٥ أيار/مايو، الذي يسميه الفلسطينيون "يوم النكبة"، أسفرت مظاهرات على طول خط فض الاشتباك في الجولان المحتل والخط الأزرق في الضفة الغربية وقطاع غزة عن سقوط العديد من الضحايا في أعقاب اشتباكات عنيفة مع القوات الإسرائيلية. وقد جرت العادة في الماضي على تنظيم المظاهرات في هذا اليوم ولكنها كانت على نطاق أضيق. وقد ظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على اتصال وثيق مع الأطراف من أجل استعادة الهدوء. وأعربت عن بالغ القلق إزاء الارتفاع الكبير في أعداد القتلى والجرحى ودعت جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس. وفي يوم ٥ حزيران/يونيه جرت مظاهرات مرة أخرى في الضفة الغربية والجولان المحتل، وأسفرت عن مصرع ٢٣ شخصاً.

٤٧ - وفي إسرائيل، نُظمت في تموز/يوليه وآب/أغسطس مظاهرات شعبية واسعة النطاق احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة.

٤٨ - وأود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لروبرت هد. سيربي، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وكذلك للمفوض العام للأونروا، فيليبو غراندي. وأشيد أيضاً بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في خدمة المنظمة في ظل ظروف صعبة وخطرة أحياناً، ويعانون القيود المفروضة على حرية تنقلهم ووصولهم إلى الأماكن التي يشاءون. وقد أعربتُ مراراً عن احتجاجي على هذه القيود لدى حكومة إسرائيل، وأتطلع إلى حدوث تحسن في هذا الصدد.

٤٩ - لقد تأخر انتظار السلام وإنشاء الدولة الفلسطينية طويلاً. وأنا أدرك تمام الإدراك الوضع الراهن غير المحتمل، والذي زادت وضوحاً التغييرات السياسية العميقة التي تجري الآن في المنطقة. ولا زلت مقتنعاً بأن المفاوضات المباشرة والمهادنة هي السبيل الرئيسي نحو حل شامل وعادل ودائم يلي طموحات إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء، بما في ذلك إنهاء الاحتلال وإنهاء النزاع، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٥٠ - ويساورني بالغ القلق لعدم إحراز أي تقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عملية البحث عن حل تفاوضي من شأنه أن يجعل إسرائيل والفلسطينيين أكثر قرباً من السلام والأمن الدائمين، بما في ذلك تحقيق الأمان المشروعة للفلسطينيين بإقامة دولتهم، وإسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها. إن فشَل الطرفين في بلوغ هدفهما، المحدد له شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والمتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، أو حتى استئناف المفاوضات، هو نكسة خطيرة. ولذلك أدعو جميع الأطراف إلى إظهار روح القيادة والشجاعة والمسؤولية من أجل التوصل إلى سلام دائم يتفق عليه الطرفان، ويؤدي إلى حل جميع قضايا الوضع النهائي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحدوني أمل صادق في أن يواصل الطرفان بقوة جميع الجهود الرامية إلى توفير بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات مباشرة وهادئة. وعلى وجه الخصوص، أحث إسرائيل على الكف عن أي نشاط استيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة تخفيف القيود العديدة المفروضة في الضفة الغربية وغزة. كما أشجع بقوة جميع الفلسطينيين على المضي في طريق الوحدة ونبذ العنف وأدعوهم لمواصلة جهودهم الرامية إلى تحسين القانون والنظام ومحاربة التطرف والتحريض ضد إسرائيل ومواصلة بناء المؤسسات الديمقراطية القوية التي لا غنى عنها من أجل دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء. وفي بيئة شديدة التقلب، من الأهمية بمكان منع اندلاع أي عنف يمكن أن يقوض الجهود السياسية وأن يمتنع الطرفان عن اتخاذ خطوات استفزازية على الأرض. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً تقديم المساعدة الفعالة، وذلك بتشكيل إطار قانوني ومتوازن يوفر مساراً سياسياً ذا مصداقية للتحرك قُدماً، جنباً إلى جنب مع خطوات بعيدة المدى على أرض الواقع.

٥١ - وبوصفي الأمين العام، سأبقى حريصاً على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقابلة للبقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، في إطار تسوية إقليمية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقاً لخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.